انعكاسات تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي في تقييم الاستمرارية للشركة من قبل المدقق المالي :

دراسة استطلاعية على عينة من المدققين العاملين في شركات القطاع الخاص / البصرة)

الاستاذ المساعد جمانه حنظل التميمي

كلية الادارة والاقتصاد / قسم المحاسبة

جامعة البصرة

المستخلص :

ان الشركة قد تواجه مخاطر الفشل المالي الذي قد يمنعها من الاستمرار في نشاطها لذا توجب على المدقق من تحديد درجة مخاطر الفشل المالي التي قد تتعرض له الشركة ومدى قابليتها على الاستمرار على الأقل في المدى القريب . كذلك تطورت الحاجة المتزايدة إلى الثقة في المعلومات و إلى البحث عن وسائل وأساليب أكثر جدوى وفعالية للتعبير عن وضع الشركة المالي ومدى قابليتها على الاستمرار ومساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة والتي يتوصل لها المدقق من خلال قيامه بعملية التدقيق، واهم المعلومات التي يقدمها المدقق للإدارة والمستثمرين والمقرضين والأطراف ذات العلاقة بالشركة هو التنبؤ بالفشل المالي للشركة ومدى قابلية الشركة على استمرارها في نشاطها .وان هذه المعلومات يستطيع ان يتوصل اليها المدقق من خلال الاعتماد على النسب المالية ونماذج التنبؤ بالفشل المالي على اعتبارها طرق كمية سهلة الفهم والتفسير للافصاح عن السيولة النقدية للشركة وربحيتها ونسب نشاطها ومدى اعتماد الشركة على الاقتراض في تعظيم أرباحها ومدى قابليتها على الاستمرار وهذا جميعه يمكن ان يتوصل اليه المدقق من خلال نماذج التنبؤ بالفشل المالي . وان هدف هذه الدراسة هو التعرف على اراء المدققين العاملين في البيئة المحلية عن الأدوات التحليلية الممكن استخدامها للتنبؤ بالفشل المالي للشركة ومدى قابلية استمرارها كنموذج (التمان وكيدا وشيرود) وماهي النسب التي تعتمد عليها هذه النماذج ومدى تأييد المدققين للاعتماد على هكذا نماذج في العمل التدقيقي وان أسلوب الدراسة اعتمد على استخدام اسلوبين هما المنهج الاستنباطي من خلال البحث ووضع الخلفية النظرية لموضوع الدراسة وايضا من استخدام المنهج الاستقرائي من خلال استخدام قائمة الاستبانة لأثبات فرضيات الدراسة والتي تم تطبيقها على عينة الدراسة وهم مجموعة من المدققين بمختلف انواعهم والعاملين في القطاع الصناعي والمصرفي . وتوصلت الدراسة ان ليس هناك معرفة عند المدققين عن هذه النماذج لعدم استخدامها من قبلهم في العملية التدقيقية ولا يؤيدون الاعتماد على النسب المالية المعتمد عليها في نماذج التنبؤ.

الكلمات الافتتاحية : العملية التدقيقية ، المدقق ، تقييم فرض الاستمرارية للشركة ، الأدوات التحليلية ، نماذج التنبؤ، الفشل المالي

The implications of applying financial failure prediction models in assessing the continuity of the company by the financial auditor: an exploratory study on a sample of auditors working in private sector companies / Basra.

Assistant Professor .jumana H. Al-Temimi

Administration & Economics College , Department of Accounting

University of Basrah

Abstract :

The company properly facing the risk of financial failure that may prevent it from continuing its activity. Therefore the auditor shall determine the degree of risk of financial failure to which the company may be exposed and the extent of its viability at least in the near term . it has been needed for search for more meaningful and effective ways to express the company's financial situation and help the management in making appropriate investment decisions and that the most important information provided by the auditor to the Department the investor, lender and related parties of the company is to predict the financial failure of the company the ability of the company to pass on its activity .

The auditor can upon on financial ratios and models to predict financial failure on the consideration of methods as easy-to-understand and interpretable quantitative methods of disclosure of the company's cash flow, profitability.

The purpose of this study is to identify on the views of auditor who work in the local environment about the analytical tools that can be used for forecasting the financial failure of the company and the possibility of its adoption a model (Altman, Kida and Sherrod) and financial proportions that on which these models depend in Audit .this study concluded that there is no knowledge at the auditor of these models for not being used by them in the audit process and They do not support reliance on the financial ratios relied upon in forecast models.

Keywords: the audit process, the auditor, the assessment of the company's continuity assumption, analytical tools, forecast models, financial failure

المقدمة :

تفترض الشركات البقاء والاستمرارية، ثم تحاول النمو في أنشطتها وأرباحها ، لكن عددًا منها يواجه في فترات معينة مخاطر الفشل المالي لعدة أسباب تتعرض لها الشركات. من هذا المنطلق، ونظراً لان تقييم استمرارية الشركة من اهم الاعمال التي تقع على عاتق المدقق ولخصوصية وطبيعة العمل وأهميته في المجال الاقتصادي، جعلت من مدققين الشركات في مجال التحليل والتنبؤ يتطلب منهم مضاعفة الجهود من عدة جهات لتحقيق نجاحهم. علاوة على ذلك، يعتمد مستقبل الشركة واستمراريتها على مركزها المالي وتحقيقها للأرباح. لذلك تعتبر مسألة التنبؤ بالوضع المالي للشركة من الأمور الهامة لجميع الأطراف سواء داخل الشركة أو خارجها. ومع ذلك ، فلا شك أن موضوع التنبؤ بالوضع المالي يتعلق بشكل أساسي بمفهوم الاستمرارية وأهميتها في الفكر المحاسبي ، حيث يعتبر فرض الاستمرارية من الافتراضات الأساسية ويتم بناؤه على أساس أن تستمر الشركة في نشاطها لفترة زمنية كافية لتحقيق أهدافها وقادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الآخرين. الا ان الشركة قد تواجه مخاطر الفشل المالي الذي قد يمنعها من الاستمرار في نشاطها لذا توجب على المدقق من تحديد درجة مخاطر الفشل المالي التي قد تتعرض له الشركة ومدى قابليتها على الاستمرار على الأقل في المدى القريب . كذلك تطورت الحاجة المتزايدة إلى الثقة في المعلومات ، أدى بدوره إلى تطور عملية التدقيق بنوعيه الداخلي والخارجي، حيث تطورت مهنة التدقيق من التدقيق والتصديق الى التأكيد وانتقلت من مجرد قيام المدقق بتحديد مدى سلامة وصحة المركز المالي للشركة والتأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات واكتشاف ما قد يتخللها من أخطاء أو غش أو تزوير، وفحص لمدى فاعلية وقوة نظام الرقابة الداخلية والخروج برأي فني محايد ، إلى البحث عن وسائل وأساليب أكثر جدوى وفعالية للتعبير عن وضع الشركة المالي ومدى قابليتها على الاستمرار ومساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة والتي يتوصل لها المدقق من خلال قيامه بعملية التدقيق. وعليه جاءت هذه الدراسة للتعرف على اراء المدققين حول مدى إمكانية الاعتماد على نماذج التنبؤ بالفشل المالي لتقييم قابلية الشركة على الاستمرارية وكانت مقسمة الى ثلاثة مباحث الأول متعلق بمنهجية البحث والدراسات السابقة والثاني هو الجانب النظري الذي تضمن الخلفية النظرية للموضوع والمبحث الثالث تضمن الجانب التطبيقي للدراسة من خلال استخدام قائمة الاستبانة وبالاخير تم التوصل الى اهم الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول :

منهجية الدراسة ودراسات سابقة

أهمية الدراسة :

تعد الشركات ذات المركز المالي الجيد من مقومات الاقتصاد الوطني وان استمرار هذه الشركات في نشاطها يعد ديمومة للاقتصاد الوطني وان فشلها ينعكس سلبا على الاقتصاد لذا من الضروري ان يتم تحديد مدى قابلية الشركة على الاستمرار في نشاطها وفق أسس علمية من اجل ان نتجاوز الفشل في التنبؤ المالي و التنبؤ المالي يحتاج الى معلومات محاسبية موثوقة ودقيقة وان هذه الدقة تعتمد بشكل أساسي على مدقق الحسابات سواء كان مدقق داخلي ام خارجي

اذ يتوجب عليه ان يتحقق من مصداقية البيانات المعدة بشكل اكثر كفاءة وفاعلية وان يبذل العناية المهنية اللازمة للتحقق والتأكد والتدقيق وان يستخدم كافة الإجراءات التدقيقية من اجل تقديم الراي الصائب والسليم عن مصداقية القوائم المالية والبيانات المحاسبية الخاصة بالشركة واهم المعلومات التي يقدمها المدقق للإدارة والمستثمرين والمقرضين والأطراف ذات العلاقة بالشركة هو التنبؤ بالفشل المالي للشركة ومدى قابلية الشركة على استمرارها في نشاطها وان هذه المعلومات يستطيع ان يتوصل اليها المدقق من خلال الاعتماد على النسب المالية ونماذج التنبؤ بالفشل المالي على اعتبارها طرق كمية سهلة الفهم والتفسير للافصاح عن السيولة النقدية للشركة وربحيتها ونسب نشاطها ومدى اعتماد الشركة على الاقتراض في تعظيم أرباحها ومدى قابليتها على الاستمرار وهذا جميعه يمكن ان يتوصل اليه المدقق من خلال نماذج التنبؤ بالفشل المالي .وعليه يمكن ان نلخص أهمية الدراسة بالاتي :

1.التعريف بأهمية الاعتماد على الأدوات التحليلية في العملية التدقيقية

2.التعريف بمسؤولية المدقق عن تقويم استمرارية الشركات

3.التعرف على اهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي

4.التعرف على اراء المدققين عن أهمية استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي في العملية التدقيقية

مشكلة الدراسة :

نادرا ما يعتمد المدقق العراقي بنوعيه الداخلي والخارجي على استخدام النسب المالية وأدوات التحليل المالي في العملية التدقيقية خاصة نماذج التنبؤ بالفشل المالي كنموذج (التمان وكيدا وشيرود) على الرغم من أهميتها كاجراءات تحليلية في العملية التدقيقية والتي اكد عليه معيار التدقيق الدولي 520 والتساؤول المطروح هنا

هل ان استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي يؤثر ايجابا على حكم المدقق في تقييم استمرارية الشركة من عدمه ؟

اهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الى الاتي :

1. التعرف على اكثر النماذج شيوعا في التنبؤ بالفشل المالي
2. استطلاع اراء المدققين حول استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي في العملية التدقيقية
3. الوقوف على أسباب تأييد او عدم تأييد المدققين لاعتماد على النسب المالية والنماذج التنبؤية في تحديد الفشل المالي وقابلية الشركة على الاستمرار

فرضيات الدراسة :

تقوم الدراسة على الفرضية الثبات الرئيسية وهي الاتية :

((هناك تأييد من المدققين العاملين في البيئة المحلية بالقطاعيين الصناعي والمصرفي على ضرورة قيام المدقق بالتنبؤ بالفشل المالي للشركة محل التدقيق وتحديد مدى قابليتها على الاستمرار من خلال استخدام النماذج التنبؤ بالفشل المالي))

ومن هذه الفرضية الثبات الرئيسية تم اشتقاق الفرضيات الفرعية التالية :

1. هناك تأييد من المدققين حول استخدام نموذج Altman& Mccovgh للتنبؤ بالفشل المالي في العملية التدقيقية من اجل الحكم على استمرارية الشركة
2. هناك تأييد من المدققين حول استخدام نموذج Kida للتنبؤ بالفشل المالي في العملية التدقيقية من اجل الحكم على استمرارية الشركة
3. هناك تأييد من المدققين حول استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي في العملية التدقيقية من اجل الحكم على استمرارية الشركة

عينة الدراسة:

مجموعة من المدققين بمختلف اصنافهم (داخليين ، خارجيين) من العاملين في التدقيق بالبيئة البصرية وقد تم اختيار المدققين الداخليين والخارجيين لان على المدقق بكلا نوعيه يجب ان يستخدم الأدوات التحليلية في العملية التدقيقية على اعتبار ان المدقق الداخلي يستخدم الأجراءات التحليلية لاستنتاج المعلومات عن السيولة النقدية للشركة ومدى جودة أرباحها للاستمرار في نشاطها وتقديمها للإدارة العليا لاتخاذ قراراتها الاستثمارية وان المدقق الخارجي يجب عليه ان يستخدم الأجراءات التحليلية في التخطيط والتنفيذ العملية التدقيقية لاستنتاج المعلومات عن مدى قابلية الشركة على الالتزام بإيفاء ديونها ف تاريخ استحقاقها ومدى قابلية الشركة في الاستمرار على الأقل في المدى القصير ومدى قابليتها على توزيع الأرباح على المساهمين وتقديم هذه المعلومات الى العميل (إدارة الشركة ، المساهمين ، المقرضين).

أسلوب الدراسة :

قامت الدراسة على استخدام اسلوبين هما المنهج الاستنباطي من خلال البحث ووضع الخلفية النظرية لموضوع الدراسة والذي اشتق من المصادر والبحوث العربية والانكليزية وايضا من استخدام المنهج الاستقرائي من خلال استخدام قائمة الاستبانة لأثبات فرضيات الدراسة.

دراسات سابقة :

1. مدى مسؤولية مر اقب الحسابات عن فرض الاستمرارية والفشل المالي للشركات (الدوغجي ،2010)

تتجسد أهمية البحث في بيان دور مدقق الحسابات بتنبيه المستفيدين من القوائم المالية بخطورة الفشل المالي بصورة مبكرة وتوصلت الدراسة الى لا يعتبر المراقب مسؤولا إذا اصدر تقريرا نظيفا دون الإشارة إلى مسألة الاستمرارية ثم تعلن الشركة إفلاسها بعد ذلك بوقت قصير ,ولكن هذه المعايير تلزم المراقب بتأدية إجراءات تدقيق إضافية في حالة وجود شك أساسي يثار بشأن الاستمرارية وذلك من خلال تأدية إجراءات التدقيق العادية وإن معايير التدقيق في مجال الاستمرارية لا توفر المناخ الملائم لكي يشعر مراقبي الحسابات بالمسؤولية عن عدم الإشارة إلى الاستمرارية في تقاريرهم عن القوائم المالي .

2. دور محافظ الحسابات في التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية (شيباني، تقرارات : 2017)

تتجسد أهمية الدراسة في محاولة التعرف على مدى استخدام مراقب الحسابات للإجراءات التحليلية وتطبيقها على نماذج التنبؤ بالفشل المالي و تهدف الدراسة إلى يبان مسؤوليات مراقب الحسابات في تقديم معلومات مالية صحيحة

والكشف عن مظاهر الفشل المالي و استخدام مراقب الحسابات للإجراءات التحليلية في مراحل عمليات المراجعة المختلفة وبيان مدى مساهمة مراقب الحسابات في التنبؤ بالفشل المالي قبل وقوعه باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

3. مدى فاعلية نموذج كيدا بالتنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان (أبو شهاب ، 2018)

هدفت هذه الدراسة إلى الجواب عن السؤال التالي: هل يوجد فاعلية لنموذج كيدا Kida Model الخاص بالتنبؤ بالفشل المالي على الشركات المدرجة على بورصة عمان؟ ولقد تم تطبيق هذه النموذج على 52 شركات تم إحالتها للتصفية أو شركات متوقفة و52 شركات مستمرة (غير محالة للتصفية) ولقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن نموذج كيدا كان يميل إلى التنبؤ بالفشل المالي، مما يقدم مؤشر على أن النموذج يعكس أي صعوبات أو تغيرات مالية تمر بها الشركة على أنها مهدده بالفشل المالي و أنه يمكن الاعتماد عليه في الحكم على الوضع المالي للشركات ولكن بدرجة ثقة متدنية.

4. التنبؤ بالفشل المالي باستخدام المؤشرات المالية "دراسة تطبيقية على شركات قطاع الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين" (زبدة ،2021)

هدفت هذه الدارسة إلى فحص إمكانية التنبؤ بفشل الشركات، وذلك من خلال تطوير نموذج رياضي مكون من مجموعة من النسب المالية، ومن أجل الوصول إلى نتائج علمية، تم استخدام التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS،وأخضعت البيانات المالية للشركات للتحليل التمييزي المتعدد، وذلك الاعوام المالية 2010-2017 ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة ضرورة تبني النماذج المختلفة من التنبؤ بالفشل وتطبيقها على الشركات المدرجة في السوق المالي بمختلف قطاعاته، وكذلك الاهتمام بدرجة كبيرة بتحليل نسب السيولة والربحية والنشاط، وأخيرا ضرورة تبني الشركات والاسواق المالية أساليب التحليل المختلفة، وتضمين هذه النتائج في التقارير النهائية السنوية التي تنشرها هذه الشركات.

5. Empirical Tests on Financial Failure Prediction Models (Abu Orabi ,2014)

الاختبارات التجريبية على نماذج التنبؤ بالفشل المالي

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار فعالية نماذج التنبؤ بالفشل المالي تجريبيا على التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة. سيتم إجراء هذا الاختبار على عينة من الشركات المساهمة العامة في الأردن المدرجة في البورصة. ستساعد نتائج الاختبارات التجريبية المستثمرين وغيرهم من المعنيين على تصور قدرة الشركات المساهمة على الاستمرار. وتم الاعتماد على النماذج (نماذج ألتمان وشيرود). وكشفت الدراسة أن كلا النموذجين يعتبران سوء الإدارة هو العنصر الرئيسي في ظهور اختلال التوازن في السيولة، وضعف الهيكل المالي، وانخفاض ربحية الشركات. أيضا ، كشفت نتائج الاختبار التجريبي أن نموذج ألتمان قادر على التنبؤ بنجاح أو فشل الشركة بشكل عام أظهرت نتائج الاختبار ملاءمة بعض النسب المالية في كلا النموذجين المقترحين، ولكن لم تكن هناك قدرة قاطعة لأي من النموذجين على التنبؤ بأي فشل مالي للشركات المساهمة العامة بدرجة عالية من الدقة، وربما يرجع ذلك إلى عوامل وظروف خارجية.

6. Role of accounting information in predicting the financial failure of companies (AL-Ubaidy:2018)

دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات

يهدف البحث الى التعرف على اهمية استخدام المعلومات المحاسبية في التنبؤ بفشل الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من خلال استخدام نموذج التمان على عينة من (25) شركة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تستخدم المعلومات المحاسبية التي تظهر في التقارير المالية لعام 2016 ومن ثم التحقق من نتائج التوقعات على ما كشفته القوائم المالية عن أسعار التداول والقيم السوقية لرأس مال الشركات لعام 2017. وبناء على ذلك، توصل البحث إلى ما يلي: 1. نموذج ألتمان مناسب للتنبؤ بفشل أو نجاح الشركات في تقديم المعلومات المحاسبية المفصح عنها من قبل الشركات، والتي أظهرت أهم الأسباب التي أدت إلى نجاح أو فشل الشركات مثل السيولة المالية، والقيمة السوقية لحقوق المساهمين. الأرباح أو الخسائر المحققة قبل الضرائب والفوائد، بالإضافة إلى الأرباح المحتجزة. 2. للمعلومات المحاسبية دور كبير في التحقق من نتائج نموذج التنبؤ، من خلال المعلومات المحاسبية لعينة البحث للشركات في عام 2017.

7. The Role of the External Audit in Assessing Continuity of Companies under the Financial Crisis: An Applied Study in the Iraqi Banks Listed in the Iraq Stock Exchange for the Period 2016-2019 (Ali , Flayyah:2019)

دور التدقيق الخارجي في تقييم استمرارية الشركات في ظل الأزمة المالية: دراسة تطبيقية في المصارف العر اقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2016-2019

فإن الغرض من هذه الدراسة هو إلقاء الضوء على دور التدقيق الخارجي في تقييم استمرارية البنوك ، حيث تعد البنوك العراقية من أوائل المؤسسات والشركات التي انتقلت تجاه تطبيق المعايير الدولية وكذلك الالتزام بالمبادئ والافتراضات المحاسبية ، وهم يواجهون مجموعة واسعة من المخاطر ، أخطرها عدم الاستقرار المالي وخلص البحث إلى أن المدقق الخارجي يجب أن يستخدم نماذج التحليل المالي لمعرفة وتقييم استمرارية البنوك من حيث توقع الانهيار المالي.

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة :

من خلال الاطلاع على بعض من الكثير من الدراسات التي تناولت نماذج التنبؤ بالفشل المالي للشركات لاحظنا ان الدراسات اكدت على ان اكثر النماذج نجاحا في عملية التنبؤ هي (نموذج التمان وكيدا وشيرود) للتنبيه عن الخطورة المالية والفشل للشركات وهذا ساعدنا في اختيار هذه النماذج لتكون محور التساؤل الموجه لعينة الدراسة . ولاحظنا أيضا ان القليل جدا من الدراسات سواء كانت محلية ام عربية ام اجنبية قد تناولت موضوع التدقيق والتنبؤ بالفشل المالي على الرغم من تاثيره في العملية التدقيقية خاصة لما له من أهمية في مساعدة المدقق في تقييم استمرارية الشركة من البيانات التي يمكن ان يحصل عليها من اعتماد احد هذه النماذج لهذا جاءت هذه الدراسة للتعرف على راي المدققين حول استخدام نماذج التنبؤ الثلاثة في العملية التدقيقية لمساعدتهم على تحديد الوضع المالي الحقيقي للشركة ومدى قابليتها على الاستمرار.

المبحث الثاني :
الجانب النظري

ما هو التدقيق ؟

ان التدقيق الركيزة الأساسية التي يقوم عليها عمل الشركة الذي اذا أصابه أي خلل سينعكس سلبا على أداء الشركة ككل ، ومتى ما كان جهاز التدقيق الذي تعتمد عليه الشركة جهاز قوي وفعال كلما كان هناك ثقة في أداء الشركة بمختلف انواعه (مالي وتشغيلي وأداء التزام) و يعرف تصنيف المحاسب الخبير والمحاسب القانوني الفرنسي التدقيق بأنه "فحص من قبل مهني مؤهل ومستقل يأخذ رأيا حول انتظام ومصداقية الميزانية وجدول حساب النتائج للمؤسسة". ذهبت جمعية المحاسبة الأمريكية إلى أبعد من ذلك وعرفت التدقيق بأنه "جمع وتقييم منهجي ومنهجي للأدلة والأدلة المتعلقة بالأنشطة والأحداث الاقتصادية، على أساس موضوعي، وتحديد مدى توافق هذه النتائج ومطابقتها للمعايير المعمول بها وإبلاغ الأطراف المعنية بذلك(2014, al et Arens) اما معهد المراجعين الداخليين للحسابات عرف التدقيق الداخلي على انه (التدقيق الداخلي كنشاط مستقل وموضوعي يهدف إلى إضافة قيمة إلى المنظمة وتحسين عملياتها) (Friday, 2011) ونتيجة التغيرات والتعقيدات التكنولوجية التي طرأت على حياة الشركة فان طبيعة الخدمات المطلوبة من المدقق الداخلي قد تحولت من التركيز على التدقيق التقليدي والذي يعتمد على استقلالية المدقق الداخلي داخل الشركة الى ان اصبح المدقق الداخلي كاستشاري يتشارك مع الادارة لإضافة قيمة للمنظمة (Cooper et al ,2006) وهذا ما اشار اليه التعريف الحديث للتدقيق الداخلي على انه وظيفة استشارية، بالإضافة إلى امتداد نشاطه إلى جميع أنواع الرقابة الإدارية. ومن هنا نجد أن وظيفة التدقيق الداخلي لا تقتصر على الرقابة الادارية فقط بل شملت الرقابة المحاسبية والضبط الداخلي، وهي وظيفة استشارية أكثر من كونها تنفيذية (جربوع،2006) .و بعد عام 2000 اتسع المفهوم وتطور حيث أصبح التدقيق الداخلي يتسم بطابع استشاري لتحقيق أهداف الشركة حيث أخذ بالاعتبار القضايا المتعلقة بإدارة المخاطر وكذلك إضافة القيمة لعمليات الشركة (المرعي، 2009) . فان الدور الحديث لوظيفة التدقيق الداخلي هو تقييم وتحسين ادارة المخاطر الشركةحسب اطار COSO وتدقيق تكنولوجيا المعلومات حسب اطار COBIT وحوكمة تكنولوجيا المعلومات، و نتيجة لتعريف معهد المدققين الداخليين (IIA) الحديث فإنه يلزم من المهتمين بمهنة التدقيق الداخلي في جميع أنحاء العالم اللجوء الى إعادة هندسة و بناء وظيفة التدقيق على الوجه الأكمل والتركيز على عمليات الدعم والأعمال الأساسية لمساعدة الشركات على تحقيق أهدافها(يعقوب ، 2018).

اما المدقق الخارجي هو الشخص الذي يقوم بالتحقق من البيانات المالية للشركة التي يقوم بها مدققون مستقلون أو خارجيون للتصديق عليها لضمان مصداقية هذه البيانات المالية للمستثمرين والمقرضين والجمهور. التدقيق الخارجي هو عملية فحص القوائم المالية وهي في الغالب قائمة الدخل و قائمة المركز المالي ، وعمل انتقادات للدفاتر والسجلات وأنظمة الرقابة الداخلية والتحقق من أرصدة بنود قائمة الدخل وقائمة المركز المالي . والحصول على الأدلة الكافية والملائمة لإبداء الرأي الفني المحايد على صدق وسلامة القوائم المالية

ان التكامل بين التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي موجود و بدرجة كبيرة فلا يعتبر المدقق الداخلي منافس للمدقق الخارجي حيث ان المؤسسة بحاجة الى كليهما

المدقق الداخلي مكمل للمدقق الخارجي :

إن اهتمام المدقق الداخلي بعملية الرقابة الداخلية من حيث تحسينها ودعمها وتقييم أدواتها ، فإن التدقيق الخارجي يحتاج إليها لتحديد نطاق فحص المدقق الخارجي ومراجعته ، أيضا وجود المدقق الداخلي كأحد العاملين داخل المؤسسة طول الفترة الزمنية يعطيه الفرصة للقيام بإجراء الفحوص التحليلية التفصيلية بينما المدقق الخارجي عادة ما يقوم بالتدقيق الاختياري وليس الشامل والتي يمكنه خلاله الاعتماد على نتائج الفحص الذي يقوم به المدقق الداخلي مدار السنة

مسؤوليات وواجبات المدقق:

غالبا ما يلجا المدقق للفحص ألانتقادي المنظم للبيانات المالية بهدف إعطاء رأي فني محايد عن مدى عدالة هذه البيانات وتمثيلها للحقيقة ويعتبر هذا الرأي حصيلة ما توصل إليه وله أثاره على كافة الأطراف ذات العلاقة التي تأخذ هذا الرأي بعين الاعتبار عند اتخاذ قراراتها المالية(الذنيبات،2009)

وبالتالي فان ذلك يولد مسؤوليات مختلفة يتحملها المدقق، فإذا ما قام باختبارات وإجراءات التدقيق بما يتفق مع القواعد المهنية المتعارف عليها وبذل العناية المهنية الكافية وضمن تقريره الحقائق والنتائج التي توصل إليها فانه يكون قد قام بواجباته على الوجه السليم وجنب نفسه عن المساءلة. وبخلاف ذلك يعتبر المدقق مسئول عن أية تعثرات تمر بها الشركة التي يعمل فيها ويعرض نفسه للمساءلة من قبل الجهات المعنية في ميدان عمله تبعا للقاعدة القانونية التي تلزم كل من احدث ضررا للغير بالتعويض.

أولا:- المسؤولية المهنية:-

هي المسؤولية التي يتعرض لها المدقق إذا ما قام بمخالفة الآداب والتعليمات التي تصدرها الجهة التي تنظم مزاولة مهنة التدقيق

ثانيا:- المسؤولية المدنية:- وهي المسؤولية التي تنشا في حالة إهمال المدقق أو تقصيره في أداء واجباته مما يؤدي إلى إلحاق الضرر بالعميل أو الغير حسن النية وتنشا مسؤولية المدقق إذا قصر ببذل العناية المهنية الكافية باعتباره وكيلا يعمل باجر عن مجموع المساهمين وبالتالي فان القانون يخول من وقع عليه ضرر كالمساهمين وحق الحصول على تعويض بمقدار ذلك الضرر(السواد،2009)ويقسم هذا النوع إلى قسمين:-

أ – مسؤولية المدقق تجاه العملاء:-

وهي المسؤولية الناشئة عن العلاقة التعاقدية حيث تقوم العلاقة بين المدقق وعميله على أساس عقد بين الطرفين william,1991 بموجب هذا العقد يكون المدقق وكيلا عن العميل بعض قانون الشركات ولابد من الإشارة إلى أن مسؤولية المدقق تجاه العميل مسلم بها وقد يتحمل المدقق نوعين من المسؤولية:-

1-مسؤولية تعاقدية:-إذا قام المدقق بمخالفة شروط العقد، وهذه المخالفة قد تكون لشروط العقد مثلا.

2-مسؤولية تقصيرية:-نابعة من قانون الضرر وهذا الضرر قد يكون ناتجا عن الإهمال العادي أو الإهمال الجسيم أو الغش كما أشار إليها كلا من(Boynton etal,2006),(Areans etal,2003)

أ- **الإهمال العادي:**-ويتمثل في غياب مستوى معقول من العناية المهنية اللازمة عند تنفيذ المدقق لمهامه دون أي محاولة للخداع أو لارتكاب الاحتيال (Boynton etal,2006) (السواد،2009)

ب-**الإهمال الجسيم أو الفادح:**-يحدث نتيجة عدم بذل أي قدر من العناية ويتمثل بالإهمال والخروج عن معياري العناية الواجبة والكفاءة عند تنفيذ الواجبات (Boynton etal,2006) (السواد،2009)

ج- **الغش:**- ويقع عند حدوث التحريفات وتوافر المعرفة لدى المدقق عن أثرها السلبي ووجود النية لديه لخداع الآخرين وهو أكثر خطورة من الإهمال العادي والجسيم (Areans etal,2003)

وبشكل عام حتى يكون المدقق مسئولا عن تقصيره يجب توافر أركان أساسية وهي كما أشار إليها (الذنيبات،2009) وهي:-

1. وجود التزام جانب المدقق إما بنصوص القانون أو الاتفاقية
2. حصول إهمال أو تقصير من المدقق أدى إلى الإخلال بواجبه
3. أن ينتج عن ذلك ضرر يصيب العميل
4. أن يكون الضرر الذي أصاب العميل ناتجا عن إهمال أو تقصير المدقق فيكون بينها علاقة سببية
5. أن يكون هناك إمكانية لتقدير الضرر بشكل معقول

ب- **مسؤولية المدقق تجاه الغير:**- وهي المسؤولية التي تنشا تجاه الغير ممن لم يرتبط معهم المدقق بعقد والغير هو الطرف الثالث وقد يكون منتفعا أصيلا أو بشكل غير مباشر وهذه المسؤولية موضع خلاف حيث يرى البعض انه لا توجد مسؤولية للمدقق إذا لم يكن هناك عقد، ويرى البعض أن المدقق يكون مسئولا تجاه الغير إذا توافرت الشروط السابقة التي أشار إليها(الذنيبات) بالإضافة إلى ذلك هو علم المدقق بان هناك طرف آخر سيعتمد على البيانات المالية المدققة لغرض محدد وان ذلك الطرف اعتمد فعلا هذه البيانات للغرض المحدد ولحقه الضرر بسبب الاعتماد عليها وذلك بناءا على قانون الضرر لكن لا ينبغي للمدقق ان يكون مسئولا تجاه الطرف الثالث مالم يكن ذلك الطرف مستفيد أساسي أي أن يكون معلوما للمدقق بشكل مسبق بأنه سيعتمد على تقريره أما بالنسبة للمستفيد غير الأساسي فان المدقق قد يتحمل مسؤولية تجاهه بناء على قانون الضرر في حالة الإهمال الجسيم والغش.

مسؤولية المدقق عن تقويم استمرارية الشركات :

اصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بشان مسؤولية المدقق عن تقويم صحة فرض الاستمرارية سلسلة من البيانات او المعايير وكان آخر إصدار للمعهد عن مسؤولية المدقق تجاه مشاكل الاستمرارية هو البيان الذي اصدر عام 1999 إذ نص هذا البيان وبشكل مفصل على الإجراءات التي يتوجب على المدقق اتخاذها إذا ما أثار لديه شك جوهري حول قدرة الشركة على الاستمرار ولمد معقولة في المستقبل المنظور وتشمل هذه الإجراءات كما يلي :-

1- أن يطلب من إدارة الشركة تزويده بمعلومات عن خططها المستقبلية الهادفة لمواجهة الآثار والأحداث التي تهدد مستقبل الشركة بالاستمرار كما عليه تقويم مدى واقعية هذه الخطط وقابليتها للتنفيذ.

2- في ضوء تقويمه لتلك الخطط عليه ان يقرر ما إذا كان هناك شك جوهري مازال قائما حول قدرة الشركة على الاستمرار أم لا، فإذا لم يستنتج بان هذا الشك مازال قائما عليه أن يقوم بالاتي:-

أ- تقويم الآثار المحتملة بسبب تلك الشكوك على البيانات المالية

ب- تقويم مدى ملائمة وكفاية الإفصاح الذي وفرته الإدارة حول المشاكل التي تهدد استمرارية الشركة

ج- تضمين تقديره بعد فقرة الرأي فقرة توضيحية تعكس استنتاجاته التي توصل إليها في هذا الشأن .

3- وفي حال اذا استنتج المدقق بان الافصاح الموفر في البيانات المالية بشان قدرة الشركة على الاستمرار غير ملائم ،عليه معالجة المشكلة حينئذ باعتبارها خروجا عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مما يترتب عليه اصدار راي متحفظ

اما اتحاد المحاسبين الدوليين (IFAC) اصدر معيار التدقيق رقم 570 عام 1999 الذي اضاف على مسؤوليات المدقق تجاه فرض الاستمرارية بندين وهما :-

1- التأكيد على ضرورة ان يراعي المدقق المخاطر التي تنشا في حالة عدم صحة فرض الاستمرارية

2- ان يقوم المدقق بإضافة فقرة تأكيدية بعد فقرة الرأي يلقي الضوء فيها عليها مشاكل الاستمرارية في الشركة وتوضح استنتاجاته بشأنها (الذنيبات،2009)

اذن فالمعيار التدقيق الدولي رقم 570 يعد كأساس لاعداد البيانات المالية ووفق هذا المعيار يعتبر المشروع مستمرا ما لم تظهر قرينة تشير عكس ذلك. وقد اشار المعيار ايضا الى الفترة الزمنية التي يجب ان تغطيها مسؤولية المدقق عن تقويم قدرة الشركة على الاستمرار في المستقبل وقد حدد هذه الفترة بمدة لا تتجاوز عن السنة من تاريخ البيانات المدققة. وهذا لا ينعكس على أداء المدقق الخارجي فقط وانما يتطلب من المدقق الداخلي التأكد من ان البيانات المعدة من قبل الشركة انها بيانات يستطيع المدقق ان يستنتج من خلالها مدى قابلية الشركة على الاستمرار من خلال تحديد المؤشرات والنسب المالية التي تحدد حجم السيولة النقدية التي تمتلكها الشركة ومدى قابليتها على الوفاء بالتزاماتها المالية بتاريخ استحقاقها ومدى استطاعتها في تحصيل ديونها وانعكاسها بشكل موجب على سيولتها النقدية جميعا مؤشرات يستنتج من خلالها قابلية الشركة على الاستمرار ومن خلال تلك النسب لمالية التي يمكن ان يشتقها المدقق من القوائم الختامية المقدمة اليه ان يتنبأ بالفشل المالي الذي يمكن ان تقع به الشركة.

مفهوم الفشل المالي

الفشل المالي مصطلح يعبر عنه بانه تلك المرحلة التي تتعرض فيها المؤسسة إلى اضطرابات مالية خطيرة غير قادرة على سداد التزاماتها تجاه الغير(قريشي وقريشي ،2016)

كما يعرف على انه عجز عوائد الشركة عن تغطية كل التكاليف ومن ضمنها كلفة تمويل رأس المال، وعدم قدرة الادارة على تحقيق عائد على رأس المال المستثمر يتناسب والمخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات" (جبل، 2004)

كما توجد هناك عدة تعاريف للفشل المالي ، إذ يفسره البعض على أنه التصفية الفعلية للوحدة الاقتصادية، و هناك من يرى على أنه عدم القدرة على سداد الإلتزامات قصيرة الأجل في تاريخ الإستحقاق أو الفترات المحاسبية اللاحقة، بينما يرى اخرون على أنه التوقف عن سداد فوائد القروض أو السندات، وهناك من عرف الفشل المالي على أنه جميع التعريفات السابقة إذ جميعها تؤكد على عدم مقدرة الشركة على تسديد التزاماته الجارية في تاريخ استحقاقها (الحيالي (2009:

وهو يعبر عن العملية التي تكون فيها الشركة قد انصرفت نحو الإفلاس او العسر المالي ، وبتعبير اخر يمكن القول انه عدم قدرة الشركة على تحصيل او استلام ديونها من الطرف الآخر ، للالتزامات قصيرة الأجل وطويلة الأجل ، وبالتالي فان قيمة الموجودات أقل من قيمة المطلوبات (زبدة ، 2021) وقد اصدر مجلس المعايير الدولية (IASB) المعيار الدولي رقم (ISA 570) ، الخاص بفرض الاستمرارية، والذي بين الإجراءات التي يتوجب على المدقق اتخاذها إذا ما أثار لديه شك جوهري حول قدرة الشركة على الاستمرار ولمد معقولة في المستقبل المنظور وتشمل هذه الإجراءات كما يلي :- (IASB,2016)

1. أن يطلب من إدارة الشركة تزويده بمعلومات عن خططها المستقبلية الهادفة لمواجهة الآثار والأحداث التي تهدد مستقبل الشركة بالاستمرار كما عليه تقويم مدى واقعية هذه الخطط وقابليتها للتنفيذ.
2. في ضوء تقويمه لتلك الخطط عليه ان يقرر ما إذا كان هناك شك جوهري مازال قائما حول قدرة الشركة على الاستمرار أم لا، فإذا لم يستنتج بان هذا الشك مازال قائما عليه أن يقوم بالاتي:- (الذنيبات،2009)

أ- تقويم الآثار المحتملة بسبب تلك الشكوك على البيانات المالية

ب- تقويم مدى ملائمة وكفاية الإفصاح الذي وفرته الإدارة حول المشاكل التي تهدد استمرارية الشركة

ج- تضمين تقديره بعد فقرة الرأي فقرة توضيحية تعكس استنتاجاته التي توصل إليها في هذا الشأن .

3. وفي حال اذا استنتج المدقق بان الافصاح الموفر في البيانات المالية بشان قدرة الشركة على الاستمرار غير ملائم ،عليه معالجة المشكلة حينئذ باعتبارها خروجا عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مما يترتب عليه اصدار راي متحفظ

اذن فالمعيار التدقيق الدولي رقم 570 يعد كأساس لاعداد البيانات المالية ووفق هذا المعيار يعتبر المشروع مستمرا ما لم تظهر قرينة تشير عكس ذلك. وقد اشار المعيار ايضا الى الفترة الزمنية التي يجب ان تغطيها مسؤولية المدقق عن تقويم قدرة الشركة على الاستمرار في المستقبل وقد حدد هذه الفترة بمدة لا تتجاوز عن السنة من تاريخ البيانات المدققة.

أسباب الفشل المالي

يرجع الفشل المالي إلى أسباب داخلية تخص الشركة وأسباب خارجية يمكن توضيحها كالاتي :

الأسباب الداخلية :وتنحصر بالاتي (Altman & Hotchkiss, 2006)

1. عدم فهم السوق كفاية من حيث الاسباب الخارجية .
2. سوء الإدارة المالية وضعف الهيكل التمويلي و الهيكل الاستثماري .
3. ضعف القرارات الاستراتيجية التي تفشل المنشآت، بالاضافة إلى عدم الوعي بأهداف الشركة والتوسع غير المنطقي من حيث المنتجات والاسواق الجديدة.
4. الطمع والجشع والرغبة في زيادة السلطة والنفوذ والحرص على زيادة النمو غير المستدام
5. الاستحواذ غير المبرر وسوء التوسع الغير مدروس بعناية، بحيث يكون في كثير من الاحيان تكلفة الاستحواذ أكبر من العائد.
6. مصالح الادارة العليا والمزايا المتعلقة بالادارة العليا وشعور الادارة بالرضا على أداء في الشركة دون التدقيق على الادارة التنفيذية بشكل كاف

7. قصور الرقابة الداخلية يظهر بالعادة في الهياكل التنظيمية المعقدة وسوء إدارة المخاطر مما يؤدي إلى وجود ثغرات في أنظمة المعلومات
8. مجالس إدارة غير فعالة وعدم حيادية في مواقفها و آرائها.

الأسباب الخارجية : تنتج عن المنافسة الشديدة ، وتزايد توقعات المستثمرين ، والظروف الاقتصادية عامة ، والقرارات الحكومية والاتجاهات التضخمية المساعدة على المستوى المحلي والعالمي ، إلى جانب حدوث تقلبات حادة في أسعار الصرف ، التقادم التكنولوجي

وهناك من أشار الى ان الفشل المالي قد يقع بسبب أسباب فنية كسوء التخطيط للاستثمار او الاختيار الخاطئ للتكنولوجيا المطبقة او تكون نتيجة أسباب ادراية وهي تعد عامل مشترك بين معظم الشركات المتعثرة سواء على مستوى الادارة العليا او المواقع القيادية والتنفيذية بسبب السياسات الادارية المطبقة في قطاعات الشركة كافة او نتيجة أسباب مالية متمثلة بعدم التناسب بين رأس المال والقروض ومن ثم إصابة الشركة باختلال في الهيكل التمويلي التي تؤدي إلى تراكم ديونه بصورة تؤثر سلبا على نتائج أعمال الشركة(الدوغجي ،2010) .

المؤشرات على احتمالية إفلاس الشركات وفشلها :

المؤشرات	العوامل
أولا :المؤشرات المالية: وهذه العوامل) و(زبدة 2021, Ali &flayyih((2021:	1. ظهور النسب المالية الأساسية بشكل سلبي 2. تأجيل أو تعليق توزيعات الأرباح 3. اقتراب موعد استحقاق القروض محددة الأجل دون إمكانية السداد المتوقعة 4. المظهر السلبي للتدفقات النقدية التشغيلية في البيانات المالية التاريخية أو المستقبلية وخسائر تشغيل كبيرة متكررة أو تدهور كبير في قيمة الأصول 5. زيادة الخصوم المتداولة على الأصول المتداولة وعدم القدرة على سداد مستحقات الدائنين في الوقت المحدد
ثانيا : مؤشرات تشغيلية (ريان ، بن جدو: 2021)	1. تدني مستوى الربحية وتدهورها لفترات متتالية 2. عدم القدرة على المنافسة مع المنتجات المستوردة أو المصنعة محليا" 3. اختلال هيكل رأس المال كالاعتماد المتزايد على الاقتراض خصوصا قصير الأجل ، وتدهور الموجودات المتداولة ونسب السيولة ، الأمر الذي يؤدي إلى الارتفاع المستمر في حجم الديون 4. فقدان الشركة لأسواق رئيسية تسوق فيها منتجاتها أو تقوم بالتزود منها ، أو حتى فقدان جزء من سوقها مما يعكس ذلك على حجم المبيعات ، ويمكن للمدقق معرفة ذلك ، من خلال مراجعة التغير في حجم المبيعات والذمم المالية المدينة وعن طريق بطاقات المخزون أو الإدارة 5. قلة الموارد الإنتاجية من معدات وايدي عاملة (العمال الذين لهم علاقة مباشرة بالإنتاج) ، وعدم القدرة على تعويض المعدات المعطلة ، وكذلك عدم القدرة على الحصول على عمال مهنيين في الوقت المناسب

ثالثا : مؤشرات إدارية :	1. تعرض الشركة لبعض الأمور الإدارية الداخلية مثل تغيير أو استقالة وهجرة لبعض الكفاءات مثل المدراء والفنيين والإداريين و الاستمرار في تغيير الموظفين وعدم الاستقرار ، وعدم الرضا الوظيفي للموظفين ، ويمكن للمدقق مراجعة ذلك من خلال مراجعة شؤون الموظفين والوثائق المتعلقة بهم 2. ضعف الرقابة على رأس المال العامل 3. عدم التعرف أو السيطرة على الأنشطة الخاسرة في الشركة 4. عدم دقة الإجراءات أو السياسات المحاسبية المتبعة ، مما يستدعي أحيانا اقتطاع احتياطات كبيرة لمواجهة خسائر سنوات سابقة لم تؤخذ بعين الاعتبار في حينها 5. تأخر إعداد الحسابات الختامية وضعف الإفصاح المالي ، مما يؤدي إلى تأخير معرفة الوضع الحقيقي للشركة ، وبالتالي تأخير حل المشاكل المالية التي تزيد من احتمالية الفشل
رابعا : مؤشرات قانونية :	1. عدم التقيد أو تنقيذ الشروط المنصوص عليها في اتفاقيات الفروض والإسناد ، خاصة الشروط المتعلقة بنسبية المديونية وحجم رأس مال العامل. 2. الإخلال بمتطلبات القانون واللوائح الأساسية مثل عدم الالتزام بمقدار معين من رأس المال مثل الاحتياطي الإخباري والقانوني أو تخفيض رأس مال الشركة بطريقة غير قانونية أو تغيير في التشريعات بحيث تؤثر على نشاطات الشركة الرئيسية . 3.وجود اجراءات قانونية تتعلق بالشركة ودعاوى مقدمة ضدها ، وهي مؤشرات تدل على ضعف قدرة الشركة على الاستمرار ، إذ قد تتعرض للتصفية التسديد الالتزامات الناشئة عن حكم القضاء .

أهمية التنبؤ بالفشل المالي

تتمثل أهمية التنبؤ بالفشل المالي بالنسبة للأطراف ذات العلاقة أو أصحاب المصلحة ، وبالنسبة للمدقق في حد ذاته الذي يعتبر من الأطراف الخارجية (هاني ، أبو شهاب :2018)

1-بالنسبة لجميع الأطراف ذات العلاقة

تتمثل أهمية التنبؤ بالفشل المالي بالنسبة لجميع الأطراف ذات العلاقة سواء الداخلية منها والتي يمثلها غالبا الملاك والإدارة والعاملون والمحللون الماليون ، والخارجية سواء جهات التمويل المختلفة كالبنوك وغيرها أو الجهات الرسمية والحكومية التي تهدف إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي وتجنب الأزمات المالية .ولان الشركة ترغب في اضفاء الثقة على قوائمها المالية ، مما يتطلب أداء العملية التدقيقية بأعلى جودة ممكنة كما ترغب إدارة الشركة للتعرف على مؤشرات التعثر ، والتعامل مع أسبابها لمعالجتها قبل أن تتفاقم المشكلة . وبالنسبة للبنوك (المصارف) فهي تهتم بالتعثر لآثاره على قروضها القائمة و قروضها قيد الدراسة ، أسعار قروضها و شروطها ، امكانية التعاون مع المقترضين لمعالجة المشكلات القائمة . اما بالنسبة للمستثمرين لتقويم سلامة استثماراتهم ، والتمييز بين الإستثمارات المرغوب بها من غير المرغوب بها ، وبالتالي تحديد الإستثمارات الواجب التخلص منها خشية مزيد من الخسارة . وبالنسبة للجهات الرسمية والحكومية تجنبا بالوقوع في أزمات مالية .

2- بالنسبة للمدقق وما يحققه لصالحه ولصالح الأطراف الأخرى

يمكن ايجاز أهمية تنبأ المدقق بالفشل المالي بالنسبة له وللمهنة فيما يلي :

- من خلال المؤشرات والنسب المالية التي يحتسبها المدقق من خلال القوائم المالية يستطيع المدقق ان يتولد لديه التصور عن قدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها الاعتيادية ، كما يمكن القول بأن وفاء مدقق الحسابات بمسؤوليته عن تقييم الاستمرارية ، يعتبر عاملا مهما بالنسبة له في مواجهة فجوة التوقعات ،كما أن نجاحه في التزامه بهذه المسؤولية بكفاءة مهنية - من خلال تدقيق القوائم المالية- دليل على حيوية دوره في خدمة الشركة والأطراف ذات العلاقة ،إن التزامه بهذه المسؤولية دليل على التزامه بمعايير المراجعة وبالتالي مؤشر على جودة عملية التدقيق كما انه سيتفادى القضايا التي يمكن أن ترفعها عليه الإدارة ، إذا شك في استمرار الشركة ومع ذلك لم تفشل ، أو إذا لم يشك في استمرار ولكنها أفلست فعلا"، ومن الجدير الذكر ان المدقق يحقق قيمة مضافة من المعلومات ، لما يوصله تقريره فعلا للمتعاملين وأصحاب المصلحة في الشركة من معلومات ، لأن تعديل شكل ولغة تقريره في حالة الشك في استمرار الشركة سيكون له مردود كبير ومؤدي ذلك كله لزيادة الثقة في خدماته المهنية وزيادة الطلب عليها ، وبالتالي سيحقق عائدا ماديا ومعنويا أكبر

نماذج التنبؤ بالفشل المالي :

هنالك العديد من النماذج التحليلية للتنبؤ بالفشل المالي طرحها العديد من الباحثين لغرض تطبيقها في الشركات الصناعية والمصرفية. وتعتمد اغلب هذه النماذج التحليلية على النسبة المالية المركبة ، واعتمدت على مؤشرات كمية يتم اشتقاقها من القوائم المالية المنشورة واحيانا غير المنشورة ، يتم تجميعها من مصادر مختلفة ، ونقطة الاختلاف الجوهرية بين هذه النماذج هو الاختلاف في الوزن النسبي المعطى لكل نسبة مالية يتم استخدامها ، وفي عدد النسب المستخدمة باعتبارها متغيرات مستقلة. ومن أكثر النماذج التحليلية شيوعا واستخداما للتنبؤ بالفشل المالي لشركات الاعمال هي : (Mashkour, 2018)

1. Altman& Mccovgh 1974
2. Kida 1984
3. Z-Score 1987 (Sherrod)

1. Mccovgh & Altman 1974

ويعد هذا النموذج من اكثر النماذج شيوعا في التنبؤ بالفشل المالي لشركات الاعمال ، وقد وضع هذا النموذج سنة 1974 م استكمالا لنموذج سابق وضعه التمان Altman عام 1968 م. وقد اعتمد نموذج التمان وماكوج على انتقاء وترجيح نسب مالية ، اعتبرت افضل النسب المميزة للاداء ، والتي يمكن أن تتنبأ بالفشل ، وهي:

X1 = نسبة صافي رأس المال العامل الى مجموع الاصول

X2 = نسبة الاحتياطيات والارباح المحتجزة إلى مجموع الاصول.

X3 = نسبة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة إلى مجموع الأصول

X4 = نسبة القيمة السوقية لرأس المال إلى القيمة الدفترية للديون

X5 = نسبة صافي المبيعات الى مجموع الاصول

.

وكانت صيغة المعادلة كالاتي :

Z = 0.012X1 + 0.014X2 + 0.033X3 + 0.006X4 + 0.0999X5

وبموجب هذا النموذج فان الشركات تصنف إلى ثلاث فئات من حيث فشلها او نجاحها في الاستمرارية بالعمل وهذه الفئات هي

- الشركات الناجحة يتعين ان تكون قيمة Z فيها (2.99) فاكثر
- الشركات المشكوك في إمكانية استمراريتها واحتمال إفلاسها تنحصر قيمة(Z)فيها بين (1.81 –2.99)
- الشركات الفاشلة تكون قيمة Z اقل من (1.81)

ويعد هذا النموذج من النماذج الجيدة لاجراء دراسة الفشل المالي، حيث اثبت قدرته على التنبؤ باكتشاف الفشل المالي بدرجة عالية قبل سنتين من وقوعه

2. Kida 1984

يعتمد هذا النموذج كذلك على خمس نسب مالية رئيسية تتمثل في الاتي:

X1 = نسبة صافي الربح بعد الضريبة الى مجموع الاصول

X2 = نسبة حقوق الملكية الى مجموع الاصول

X3 = نسبة الاصول المتداولة الى الخصوم المتداولة

X4 = نسبة المبيعات الى مجموع الاصول

X5= نسبة الاصول النقدية / مجموع الأصول

وكانت صيغة المعادلة كالاتي :

Z = 1.042X1 + 0.42X2 - 0.461X3 - 0.463X4 + 0.271X5

تعد احتمالات الفشل مرتفعة حسب هذا النموذج عندما تكون قيمة (Z) سالبة أما اذا كانت قيمة(Z)إيجابية فتكون الشركة في أمان أي أن وفق هذا النموذج فان احتمالات الفشل التي تتعرض لها الشركات تزداد كلما ظهرت قيمة (Z)سالبة، أما اذا ظهرت النتيجة موجبة فان إمكانيات الشركة جيدة في الاستمرار بالعمل دون تعرضها للفشل المالي.

3. Sherrod 1986

يستخدم النموذج من قبل البنوك لتقييم المخاطر الائتمانية عند منح القروض للمشاريع الاقتصادية ، اذ يجري تقسيم القروض إلى خمس فئات حسب درجة المخاطرة وهي :

قروض ممتازة Z > 25 ، قروض قليلة المخاطرة25 ≥ Z >5 ، قروض متوسطة المخاطرة5 ≥ Z 20، قروض عالية المخاطرة 5 ≥ Z > -5 ، قروض عالية المخاطرة جدا Z ≤ –5 .

كما يستخدم النموذج للتأكد من مبدأ استمرار الشركة في الحياة الاقتصادية للتعرف على مدى قدرة الشركة على مزاولة نشاطها في المستقبل .

وكانت صيغة المعادلة كالاتي :

Z=17X1+9X2+3.5X3+20X4+1.2X5+0.1X6

X1= صافي رأس المال العامل / إجمالي الاصول

X2 = الاصول النقدية / إجمالي الاصول

X3 = إجمالي حقوق المساهمين / إجمالي الأصول

X4 = صافي الارباح قبل الضرائب / إجمالي الاصول

X5 = إجمالي الاصول / إجمالي الالتزامات

X6 = إجمالي حقوق المساهمين / الاصول الثابتة

ويلاحظ من هذا النموذج أعلاه ما يأتي :

- أن الوزن الاكبر للنسب المالية المكونة له هو من نصيب تلك التي تختبر قدرة الزبون على السداد وهي نسب السيولة، ويعود سبب ذلك إلى استخدام النموذج لهدفين رئيسين هما لمعرفة قدرة الشركة على الاستمرار في فعاليتها الاقتصادية ومن وثم الوفاء بالتزاماتها في مواعيدها المحددة.
- أن مؤشر الجودة أو النوعية المستخدم في تصنيف المنشأة طالبة القرض أو في تصنيف قروض المحفظة يسير في اتجاه عكسي لاتجاه المخاطرة، بمعنى أخر أن ارتفاع قيمة هذا المؤشر يدل على جودة القرض أو على قوة المركز المالي للشركة الحالية طالبة القرض ومن ثم انخفاض درجة المخاطرة و بالعكس.

دور مدقق الحسابات في التنبؤ بالفشل المالي للشركة

ان مدقق الحسابات له دور فعال من خلال التنبؤ في فشل الشركة و انهيارها ام نجاحها، يستخدم مدققو الحسابات مجموعة متنوعة من تقنيات جمع المعلومات للتنبؤ بالفشل و يعد تحليل القوائم المالية اكثرها شيوعا" و الاكثر اهمية اذ تعمل القوائم المالية على تنظيم و تلخيص الانشطة المالية للشركة وتقدم القوائم الاساسية الثلاثة (قائمة الدخل و قائمة التدفق النقدي قائمة المركز المالي) منظورا" مختلفا" للنشاط المالي للشركة نظرا" لان المعلومات الواردة في هذه القوائم مترابطة مع بعض من خلال مقارنة هذه المعلومات و تحديد العلاقات يستطيع المدقق ان يكون الصورة عن حقيقة الوضع المالي للشركة ومن ثم يستطيع الحكم على استمراريتها بالنشاط من عدمه . وقد اكد الكثير من الباحثين على ضرورة قيام المدقق بالتنبؤ بالفسل المالي للشركة، فقد ذكر الدوغجي،2010) انه من الضروري تنبيه المستفيدين من القوائم المالية على خطورة الفشل المالي وبينت ان للمدقق دور في توضيح هذه الخطورة وكذلك (شيباني وتقرارات ،2017) واللذان بينا انه يجب على المدقق المالي ان يعتمد على الأدوات التحليلية في تحديد الفشل المالي للشركة عينة الفحص . وان (Ali , Flayyah:2019) قد وضحا ان للمدقق الخارجي دور في توضيح قابلية المصارف على الاستمرار في نشاطها واكدا على ضرورة اعتماد المدقق الخارجي على نماذج التنبؤ بالفشل المالي لتقييم الاستمرارية.(لهذا يجب ان يستخدم المدققون العديد من طرق المراجعة التحليلية المختلفة التي تساعدهم في التنبؤ بالفشل المالي للشركة ومن هذه الإجراءات هي الاعتماد على احتساب النسب المالية التي تبين للمدقق قدرة الشركة على الاستمرار ونجاحها في نشاطها المالي مثل نسب (الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي) وان هذه النسب قد صنفت حسب جهود الباحثين بثلاث نماذج رياضية بنيت كمعادلات رياضية يستطيع المدقق من استخدامه للوصل الى الراي الصائب عن استمرارية الشركة إتمام العمل التدقيقي بكفاءة وفاعلية و الإرتقاء بمهنة التدقيق وان التنبؤ بالفشل المالي للشركة يجنبها المخاطر

المالية التي قد تخرج الشركة من النشاط وان يحدد المدقق اتجاه حالات الفشل المالي والإجراءات التي يمكنه من خلالها التنبيه لما قد يحصل من مخاطر قد تؤدي إلى فشل الشركات.

المبحث الثالث :

الجانب التطبيقي للدراسة

اجريت الدراسة على عينة من المدققين الداخليين العاملين في عينة من الشركات (الصناعية والمصارف) وهم عينة من الفئة الأولى ،اذ كان مجتمع العينة 75 عينة وقد تم توزيع استمارة الاستبانة عليهم وتم تحصيل 66 استمارة من اصل 75 وهو يمثل 88% من حجم مجتمع العينة الأولى ويعد عدد مثالي جدا لاجراء الاختبار .والفئة الثانية من العينة وهم المدققين الخارجيين اذ كان مجتمع العينة 25 عينة تم توزيع استمارة الاستبانة عليهم وتم تحصيل 19 استمارة أي ما يشكل نسبة 76% من حجم مجتمع العينة وهي عينة جيدة لاختبار فرضيات الدراسة عليها . وقد صممت الاستبانة على اساس المعيار الخماسي ومكونة من 24 سؤال قسمت لاختبار الفرضيات التي قامت عليها الدراسة . وللوقوف على مدى صدق وثبات الاستبانة فقد تم احتساب معامل الفاكرونباخ للاستبانة وكانت النتيجة (0.83) وهي قريبة الى (1) اي انها قيمة عالية جدا وهذا دلالة على مدى موثوقية استجابات الأداة (الاستبانة) تم تقييمها بواسطة الموضوعات التي تشير إلى ثبات الأدوات ودلالة على مدى الاتساق الداخلي بين الاسئلة مع بعضها البعض . وكانت خيارات الاجابة في قائمة الاستبانة محددة (أوافق تماما ، أوافق ،اوافق الى حد ما ، لا أوافق ، لا أوافق تماما) وعليه تدرجت درجات هذه الاجابة وفق مقياس ليكرت الخماسي على التوالي (5 -4 -3 -2 -1) وتم استخدام الاحصاء الوصفي لغرض تحليل النتائج مع الاعتماد على اختبار (T test) T لاختبار صحة فرضيات الثبات وفق برنامج Spss الاحصائي عند مستوى دلالة إحصائية (0.05). وقبل تحليل اجابات المدققين والاكاديمين لاختبار فرضيات الدراسة لابد من توضيح متغيرات الدراسة والاسئلة المخصصة لقياس كل متغير من خلال الجدول (1)

جدول (1)

فرضيات الثبات والاسئلة المخصصة لدراستها

رقم الفرضية	الفرضية	الاسئلة الخاصة بالمتغير
الرئيسية	هناك تأييد من المدققين (الداخليين والخارجيين) العاملين في البيئة المحلية في القطاعيين الصناعي والمصرفي على ضرورة قيام المدقق بالتنبؤ بالفشل المالي للشركة محل التدقيق وتحديد مدى قابليتها على الاستمرار من خلال استخدام النماذج التنبؤية بالفشل المالي	5_1
الاولى	هناك تأييد من المدققين حول استخدام نموذج Altman& Mccovgh للتنبؤ بالفشل المالي في العملية التدقيقية من اجل الحكم على استمرارية الشركة	11_6
الثانية	هناك تأييد من المدققين حول استخدام نموذج Kida للتنبؤ بالفشل المالي في العملية التدقيقية من اجل الحكم على استمرارية الشركة	17_12
الثالثة	هناك تأييد من المدققين حول استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي في العملية التدقيقية من اجل الحكم على استمرارية الشركة	24_18

دراسة الصفات الديموغرافية لعينة الدراسة :

وللوقوف في البداية عن ملائمة العينة لموضوع الدراسة ، تم دراسة الخصائص الديموغرافية للعينة والجدول التالي يبين التكرارات والنسب المئوية لعينة الدراسة .

جدول (2)

الصفات الديموغر افية لعينة الدراسة

الرقم	المتغير الشخصي	المتغير التابع	العدد	النسبة المئوية
1	المؤهل العلمي	بكالوريوس	73	%86
		ماجستير	5	%6
		دكتوراه	2	%2
		اخرى	5	%6
		المجموع	85	%100
2	التخصص العلمي	محاسبة	83	%98
		ادارة اعمال	1	%1
		مالية ومصرفية	1	%1
		اقتصاد	0	%0
		اخرى	0	%0
		المجموع	85	%100
3	سنوات الخبرة	سنة_عشرة	7	%8
		عشرة _ عشرين	41	%48
		عشرين _ ثلاثين	16	%19
		ثلاثين فاكثر	21	%25
		المجموع	85	%100
4	العنوان الوظيفي	مدير تدقيق	4	%5
		مدقق	53	%62
		معاون مدقق	9	%11
		محاسب قانوني	19	%22
		المجموع	**85**	%100

ومن الجدول أعلاه نستخلص صفات عينة الدراسة وهي كالاتي :

- ان هناك ما نسبته 86% من هم حملة شهادة البكالوريوس
- ان هناك ما نسبته 98%من هم اختصاص محاسبة
- ان هناك ما نسبته 48% من لديهم خبرة مهنية اكثر من عشرة سنوات الى عشرين سنة

ان هناك ما نسبته 53% ممن يزاولون مهنة التدقيق

من خلال النسب أعلاه نلاحظ ان العينة تمثل خير تمثيل لاجراء هذ الدراسة على اعتبار انها تتوفر فيها كافة الصفات الديموغرافية الجيدة التي يمكن ان نختبر عليها فرضيات الدراسة .

اختبار الفرضية الرئيسية:

لاختبار الفرضية الرئيسية تم الاعتماد على الاسئلة المثبتة في استمارة الاستبانة من السؤال (1-5) والتي تم إجابتها من قبل عينة الدراسة والجدول التالي يبين نتائج الاحصاء الوصفي للإجابات والخاصة بالفرضية الاولى:-

جدول (3)

الاحصاء الوصفي لإجابات المدققين الخاصة بالفرضية الرئيسية

الاسئلة	الوسط الحسابي			الانحراف المعياري			نسبة الخطأ		
	صناعي	مصارف	مدققين خارجيين	صناعي	مصارف	مدققين خارجيين	صناعي	مصارف	مدققين خارجيين
1.يرى المدقق ضرورة استخدام الإجراءات التحليلية في عمله التدقيقي وفق متطلبات المعيار الدولي رقم 520	2.90	2.96	3.56	0.301	0.17	0.87	0.09	0.03	0.09
2.لدى المدقق المعرفة بنماذج التنبؤ (التمان وكيدا وشيرود) للتنبؤ بالفشل المالي للشركة	2.90	2.9	2.44	0.301	0.29	0.94	0.09	0.08	0.07
3.يرى المدقق ضرورة استخدم احد نماذج التنبؤ للتنبؤ بالفشل المالي للشركة	2.54	2.72	2.82	0.522	0.51	1.02	0.15	0.09	0.16
4.يرى المدقق ضرورة تحديد مدى قابلية الشركة على الاستمرار بنشاطها حسب متطلبات معيار 570	2.63	2.66	2.68	0.67	0.69	0.98	0.20	0.12	0.07
5.يرى المدقق ضرورة استخدم النسب المالية لتحديد السيولة النقدية في الشركة ونوعية أرباحها ومدى قوتها على الإيفاء بديونها	2.90	2.96	2.29	0.301	0.17	1.09	0.09	0.03	0.05
الاحصـــاء الوصـــفي للاســـئلة مجتمعة(1-5)	2.77	2.84	2.76	0.42	0.37	0.98	0.12	0.07	0.09

ومن الجدول اعلاه نلاحظ ان الاحصاء الوصفي لاجابات عينة الدراسة كانت كالأتي:

الوسط الحسابي للمدققين الداخليين في القطاع الصناعي كان (2.77) وفي المصارف (2.84) والمدققين الخارجيين كان (3.16) وهم اقل من الوسط الفرضي (3). وان الانحراف المعياري للمدققين الداخليين في القطاع الصناعي (0.42) وفي المصارف(0.37) و المدققين الخارجيين كان(0.98) وهم اقل من (1) صحيح اي ان التشتت في إجابات العينة كان

قليل ،اذ يمكن قبول الإجابات لقلة التشتت بينها اما نسبة الخطأ لإجابات المدققين الداخليين في القطاع الصناعي (0.12) وفي المصارف (0.07) وهي نسبتان قليلتان اقل من نسبة الخطأ المفروضة وهي (50%)وكذلك نسبة الخطا للمدققين الخارجيين فكانت (0.09).هذا يعني ان المدققين الداخليين في القطاعيين الصناعي والمصرفي والمدققين الخارجيين لا يؤيدان استخدام النماذج التنبؤية والنسب المالية في العملية التدقيقية .ونرى ان هذا الراي يعود سببه الى طبيعة عمل التدقيقي في البيئة المحلية للمدققين الداخليين يكون عملهم تدقيق تقليدي من فحص وتدقيق المستندات والحسابات والتاكد من خلوها من الأخطاء والغش والاختلاس. وكذلك عمل المدقق الخارجي حتى وان كان عمله التدقيقي بشكل اعمق اذ يعمل الى جانب الفحص والتاكد يعمل على تقديم الاستشارات المهنية الى الأطراف ذات العلاقة بالعملية التدقيقية ويحاولون ان يبعدوا انفسهم عن كل أنواع المسؤوليات التي يمكن ان تقع عليهم بسبب الاخلال في عملهم الا ان اعتمادهم على النسب المالية والنماذج التنبؤية في العمل التدقيقي خجول نوعا ما وهذا ما لاحظناه من إجاباتهم على الأسئلة (5،2،3) فكان اواسطهم الحسابية اقل من(3) أي بمعنى لم تحصل هذه الأسئلة على تأييد من قبل المدققين الخارجيين (راجع جدول 3) وللتأكد من نتيجة الفرضية تم اختبار (T-test) وكانت النتائج كالاتي

جدول (4)

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

Df	SiG	T الجدولية	T المحسوبة		
			مدققين خارجيين	مصارف	صناعي
67	0.00	1.67	2.02	1.69	**1.83**

نلاحظ من الجدول اعلاه ان (T) المحسوبة للمدققين الداخليين العاملين في القطاع الصناعي (1.33) وفي المصارف (1.13) والمدققين الخارجيين كانت (1.28) وجميع القيم اعلى من (T) الجدولية (1.67) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (67) وان قاعدة القرار تنص على انه اذا كانت (T) المحسوبة اعلى من (T) الجدولية ترفض الفرضية وتقبل الفرضية البديلة وعليه تم رفض فرضية الثبات الرئيسية وقبول فرضية العدم .

اختبار الفرضيات الفرعية :

وللوقوف على أسباب عدم تأييد المدققين للفرضية الأولى تم اختبار الفرضيات الفرعية التالية :

1. اختبار الفرضية الفرعية الأولى

لاختبار الفرضية الفرعية الاولى تم الاعتماد على الاسئلة المثبتة في استمارة الاستبانة من السؤال (6-11) والتي تم إجابتها من قبل عينة الدراسة والجدول التالي يبين نتائج الاحصاء الوصفي للإجابات والخاصة بالفرضية

جدول (5)

الاحصاء الوصفي لإجابات المدققين الخاصة بالفرضية الفرعية الاولى

الاسئلة	الوسط الحسابي			انحراف معياري			نسبة الخطأ		
	صناعي	مصارف	مدققين خارجيين	صناعي	مصارف	مدققين خارجيين	صناعي	مصارف	مدققين خارجيين
6.يرى المدقق من الضروري احتساب قيمة Z Score حسب نموذج Altman& Mccovgh وهي مؤشر على استمرارية الشركة	2.81	2.78	2.35	0.40	0.33	0.62	0.12	0.7	0.67
7.يرى المدقق من الضروري احتساب نسبة صافي راس المال العامل الى اجمالي الأصول وهي مؤشر لنشاط الشركة	2.27	2.60	3.01	0.64	0.41	0.53	0.19	0.22	0.59
8.يرى المدقق من الضروري احتساب نسبة الأرباح المحتجزة الى اجمالي الأصول وهي مؤشر لربحية الشركة	2.27	2.60	2.61	0.64	0.60	0.47	0.19	0.10	0.22
9.يرى المدقق من الضروري احتساب نسبة صافي الربح قبل الفوائد والضرائب الى اجمالي الأصول وهي مؤشر لربحية الشركة	2.63	2.69	2.94	0.67	0.52	0.82	0.2	0.21	0.16
10.يرى المدقق من الضروري احتساب نسبة القيمة السوقية لحقوق المساهمين الى مجموع الالتزامات وهي مؤشر للرفع المالي في الشركة	2.47	2.66	2.51	0.58	0.46	0.61	0.18	0.31	0.7
11.يرى المدقق من الضروري احتساب نسبة صافي المبيعات الى اجمالي الأصول وهي مؤشر لنشاط الشركة	2.13	2.48	2.03	0.81	0.52	0.36	0.50	0.18	0.41
الاحصاء الوصفي للاسئلة مجتمعة (6-11)	2.43	2.64	2.58	0.62	0.47	0.57	0.23	0.29	0.46

ومن الجدول اعلاه نلاحظ ان الاحصاءات الوصفية لإجابات عينة الدراسة كانت كالأتي:

الوسط الحسابي لإجابات المدققين الداخليين في القطاع الصناعي (2.43) وفي المصارف (2.64) والمدققين الخارجيين (2.58) وهم اقل من الوسط الفرضي وهو (3) وان الانحراف المعياري للمدققين الداخليين في القطاع الصناعي (0.62) وفي المصارف (0.47)والمدققين الخارجيين كانت (0.57) وهي نسب قليلة اقل من (1)أي عدم وجود تشتت بين إجابات

عينة الدراسة وان نسبة الخطأ لإجابات المدققين الداخليين في القطاع الصناعي (0.23) وفي المصارف (0.29) والمدققين الخارجيين كانت (0.46)وهي نسب تقل عن (50%).اما نتائج اختبار (T-test) وكانت النتائج كالاتي:

جدول (6)

نتائج تحليل T- test لإجابات الأكاديميين والمهنيين

Df	SiG	T الجدولية	Tالمحسوبة		
			مدققين خارجيين	المهنيين	الاكاديميين
67	0.00	1.67	2.37	1.93	**2.12**

ومن ملاحظة الجدول اعلاه نلاحظ ان (T) المحسوبة لاجابات المدققين الداخليين في القطاع الصناعي (2.12) وفي المصارف (1.93) وللمدققين الخارجيين (2.37) وهي اعلى من (T) الجدولية (1.67) عند درجة حرية (67) ومستوى دلالة (0.05) وعليه تم رفض الفرضية الفرعية الأولى وقبول الفرضية البديلة .ومن ملاحظة إجابات عينة الدراسة نلاحظ ان المدققين بمختلف انواعهم ليس لديهم المعرفة بنموذج التمان وبسبب عدم المعرفة هذه جعلهم لا يعتمدون على النسب المالية التي يعتمد عليها النموذج في العملية التدقيقية .

2. اختبار الفرضية الفرعية الثانية

لاختبار الفرضية الفرعية الثانية تم الاعتماد على الاسئلة المثبتة في استمارة الاستبانة من السؤال (12-17) والتي تم إجابتها من قبل عينة الدراسة والجدول التالي يبين نتائج الاحصاء الوصفي للإجابات والخاصة بالفرضية

جدول (7)

التحليل الاحصائي لاجابات عينة الدراسة

الاسئلة	الوسط الحسابي			انحراف معياري			نسبة الخطأ		
	صناعي	مصارف	مدققين خارجيين	صناعي	مصارف	مدققين خارجيين	صناعي	مصارف	مدققين خارجيين
12.يرى المدقق من الضروري احتساب قيمة Z Score حسب نموذج Kida وهي مؤشر على استمرارية الشركة	2.10	2.33	2.01	0.301	0.61	0.67	0.15	0.33	0.13
13.يرى المدقق من الضروري احتساب نسبة صافي الربح بعد الضريبة الى اجمالي الأصول وهي مؤشر لربحية الشركة	2.72	2.73	2.39	0.64	0.75	0.46	0.19	0.12	0.12
14.يرى المدقق من الضروري احتساب نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الأصول وهي مؤشر عن الرفع المالي للشركة	2.54	2.85	3.11	0.68	0.71	0.66	0.00	0.21	0.12
15.يرى المدقق من الضروري احتساب نسبة الأصول المتداولة الى الخصوم المتداولة وهي مؤشر لسيولة الشركة	2.05	2.76	2.63	0.54	0.69	0.49	0.20	0.11	0.21
16.يرى المدقق من الضروري احتساب نسبة صافي المبيعات الى اجمالي الأصول وهي مؤشر لنشاط الشركة	2.11	2.96	2.42	0.51	0.36	0.72	0.14	0.19	0.16
17.يرى المدقق من الضروري احتساب الأصول النقدية الى اجمالي الأصول وهي مؤشر لنشاط الشركة	3.33	2.96	2.51	0.65	0.71	0.24	0.09	0.10	0.19
الاحصاء الوصفي للاسئلة مجتمعة (12-17)	2.48	2.77	2.51	0.55	0.64	0.54	0.19	0.18	0.16

من الجدول أعلاه نلاحظ ان الأوساط الحسابية لاجابات عينة الدراسة كانت على التوالي (2.48 ، 2.51،2.77)وهي جميعها اقل من الوسط الفرضي (3) وان الانحراف المعياري كان على التوالي (0.55 ، 0.64، 0.54)وهي جميعها اقل من واحد صحيح أي الإجابات متقاربة وان نسبة الخطا اقل من 50% . اما نتائج اختبار (T-test) وكانت النتائج كالاتي:

جدول (8)

نتائج اختبار T للفرضية الفرعية الثانية

Df	SiG	T الجدولية	Tالمحسوبة		
			مدققين خارجيين	مصارف	صناعي
67	0.00	1.67	2.99	2.49	**3.01**

ومن ملاحظة الجدول اعلاه نلاحظ ان T المحسوبة للمدققين الداخليين في القطاع الصناعي (3.01) وفي المصارف (2.49) وللمدققين الخارجيين (2.99) وهي اعلى من (T) الجدولية (1.67) عند درجة حرية (67) ومستوى دلالة (0.05) وعليه تم رفض الفرضية الفرعية الثانية وقبول الفرضية البديلة. ومن ملاحظة الإجابات في جدول رقم (7) اذ نلاحظ ليس هناك معرفة عند المدققين عن نموذج كيدا للتنبؤ بالفشل المالي ولم يعتمد المدققين على احتساب النسب خاصة التي يعتمد عليها نموذج كيدا.

1. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة تم الاعتماد على الاسئلة المثبتة في استمارة الاستبانة من السؤال (18-24) والتي تم إجابتها من قبل عينة الدراسة والجدول التالي يبين نتائج الاحصاء الوصفي للإجابات والخاصة بالفرضية

جدول (9)

التحليل الاحصائي لاجابات عينة الدراسة

الاسئلة	الوسط الحسابي			انحراف معياري			نسبة الخطأ		
	صناعي	مصارف	مـــدققين خارجيين	صناعي	مصارف	مـــدققين خارجيين	صناعي	مصارف	مـــدققين خارجيين
18يرى المدقق من الضروري احتساب قيمة Z Score حسب نموذج Sherrod وهي مؤشر على استمرارية الشركة	2.70	2.88	2.61	0.301	0.61	0.67	0.15	0.65	0.33
19يرى المدقق من الضروري احتساب نسبة صافي راس المال العامل الى اجمالي الأصول وهي مؤشر لسيولة الشركة	2.02	2.13	2.79	0.64	0.75	0.46	0.19	0.19	0.12
20يرى المدقق من الضروري احتساب نسبة الأصول النقدية الى اجمالي الأصول وهي مؤشر لسيولة الشركة	2.32	2.87	3.51	0.68	0.71	0.66	0.00	0.70	0.21
21يرى المدقق من الضروري احتساب نسبة حقوق المساهمين الى اجمالي الأصول وهي مؤشر للرفع المالي للشركة	812.	2.36	2.06	0.54	0.69	0.49	0.20	0.39	0.11
22يرى المدقق من الضروري احتساب نسبة صافي الارباح الى	012.	2.91	2.32	0.51	0.36	0.72	0.14	0.25	0.19

اجمالي الأصول وهي مؤشر لربحية الشركة									
23يرى المدقق من الضروري احتساب نسبة اجمالي الاصول الى اجمالي الخصوم وهي مؤشر للرفع المالي للشركة	.332	2.06	2.11	0.64	0.65	0.75	0.09	0.15	0.33
24يرى المدقق من الضروري احتساب نسبة حقوق المساهمين الى الأصول الثابتة وهي مؤشر للرفع المالي للشركة	2.09	2.82	2.51	0.25	0.44	0.25	0.43	0.18	0.16
الاحصاء الوصفي للاسئلة مجتمعة (18-24)	1.32	2.61	1.28	0.28	0.31	0.32	0.12	0.14	0.11

من الجدول أعلاه نلاحظ ان الأوساط الحسابية لاجابات عينة الدراسة كانت على التوالي (1.32 ،2.61، 1.28)وهي جميعها اقل من الوسط الفرضي (3) وان الانحراف المعياري كان على التوالي (0.28 ، 0.31، 0.32)وهي جميعها اقل من واحد صحيح أي الإجابات متقاربة وان نسبة الخطا اقل من 50% . اما نتائج اختبار (T-test) وكانت النتائج كالاتي:

جدول (10)

نتائج اختبارTللفرضية الفرعية الثالثة

Df	SiG	T الجدولية	Tالمحسوبة		
			مدققين خارجيين	مصارف	صناعي
67	0.00	1.67	2.69	3.01	**1.98**

ومن ملاحظة الجدول اعلاه نلاحظ ان T المحسوبة للمدققين الداخليين في القطاع الصناعي (1.98) وفي المصارف (3.01) وللمدققين الخارجيين (2.69) وهي اعلى من (T) الجدولية (1.67) عند درجة حرية (67) ومستوى دلالة (0.05) وعليه تم رفض الفرضية الفرعية الثالثة وقبول الفرضية البديلة. ومن ملاحظة الإجابات في جدول رقم (9) اذ نلاحظ ليس هناك معرفة عند المدققين عن نموذج شيرود للتنبؤ بالفشل المالي ولم يعتمد المدققين على احتساب النسب خاصة التي يعتمد عليها هذا النموذج. ونرى ان عدم معرفة المدققين بنماذج التنبؤ بالفشل المالي وبالتالي عدم تقديره للاستمرارية الشركة بشكل علمي مدروس يعود لاسباب عديدة منها يعود الى عدم وجود دليل تدقيقي يلزم المدققين بتحديد استمرارية الشركة وفق إجراءات تحليلية معتمدة كاحتساب النسب المالية ومن ثم اعداد نماذج التنبؤ بالفشل المالي وأيضا من الأسباب عدم اعتماد المدققين على أدوات التحليل المالي في العملية التدقيقية والتركيز على التدقيق والفحص التقليدي المعتاد العمل عليه في البيئة المحلية .

الاستنتاجات :

1. من ضروريات العمل التدقيقي ان يقيم المدقق مدى قابلية الشركة على الاستمرار وتطبيق لمعيار التدقيق الدولي رقم 570
2. ان الإجراءات التحليلية من الخطوات المهمة في تنفيذ عملية التدقيق
3. ان اعتماد على نماذج التنبؤ بالفشل المالي واحتساب النسب المالية التي تعتمد عليها هذه النماذج من الضروريات لتحديد مدى قدرة الشركة على الاستمرار ومدى نجاحها في نشاطها .
4. يعتمد المدققين العاملين في البيئة المحلية على إجراءات التدقيق التقليدي كاعتمادهم على الفحص والتقييم للتدقيق والتصديق والتأكيد على المعلومات المحاسبية.
5. ليس هناك معرفة عند المدققين العاملين في البيئة المحلية عن النماذج التنبؤية (التمان ، كيدا ، شيرود)
6. لا يرى المدقق العاملين في البيئة المحلية على ضرورة احتساب النسب المالية المعتمدة في النماذج في العملية التدقيقية على الرغم من إشارة قاعدة التدقيق العراقية رقم (3) في بند العمل الميداني على وجوب تحليل النسب والاتجاهات بما يخدم عملية التدقيق.
7. لا يرى المدقق ضرورة استخدم النسب المالية لتحديد السيولة النقدية في الشركة ونوعية أرباحها اذ كانت الإجابات على هذه الفقرة من المدققين (2.90،2.96،2.29) وهي اقل من الوسط الفرضي (3)
8. ان المدقق العامل في البيئة المحلية لا يعتمد على تحديد استمرارية الشركة كما نص عليها معيار التدقيق الدولي 570 بشكل علمي معتمد على استخدام الإجراءات التحليلية ويمكن القول هنا عزوف المدققين عن هذا التحديد لعدم وجود دليل عراقي للتدقيق صريح يبين تفاصيل كيفية عن تحديد المدقق لاستمرارية الشركة على الرغم من أهمية الموضوع .

التوصيات :

9. يجب ان يشرع دليل تدقيقي عراقي يوجب اعتماد ألاجراءات التحليلية خاصة نماذج التنبؤ بالفشل المالي تماشيا مع معيار التدقيق الدولي 520
10. حث المدققين على الاعتماد على الأساليب التحليلية لتحديد مدى قدرة الشركة على الاستمرارية تماشيا مع معيار التدقيق الدولي رقم 570.
11. حث المدققين على استخدام أدوات التحليل المالي كاحتساب النسب المالية لانها من الأساليب المهمة في تنفيذ العملية التدقيقية
12. تشجيع المدققين على المشاركة في الدورات التأهيلية والتطويرية الخاصة بالتعرف على التقنيات المالية والأدوات التحليلية لاستخدامها في العملية التدقيقية للوصول الى معلومات مهنية تخلق قيمة مضافة للعملية التدقيقية .
13. الاهتمام بموضوع استخدام الأدوات التحليلية في العملية التدقيقية من قبل الباحثين والاكاديميين واجراء البحوث في هذا المجال.

المصادر :

1. الحيالي ، وليد ناجي ،((الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي))، الطبعة الاولى، مطبعة إثراء للنشر و التوزيع، الأردن،2009.
2. الدوغجي، علي حسن، ((مدى مسؤولية مراقب الحسابات عن فرص الاستمرارية والفشل المالي للشركات))، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، قسم المحاسبة،2010.
3. الذنيبات ، علي عبد القادر ،((تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية وتطبيق))، الطبعة الثانية، الاردن، 2009 .
4. المرعي ، نبيه ((دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التامين الاردنية / دراسة ميدانية))، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الاقتصادية والادارية والمالية جامعة جدارا للدراسات العليا ، الاردن.
5. جبل، علاء الدين ،((تحليل القوائم المالية". سوريا: مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية))، سوريا ، 2004.
6. جربوع ، يوسف ((مجالات مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الاداء المالي والاداري بالجامعة الاسلامية في غزة بدولة فلسطين)) ، بحوث دراسات لتطوير مهنة المراجعة بالحسابات لمواجهة المشكلات المعاصرة ، المجموعة الثالثة ، 2006.
7. ربان ،حميدش و بن جدو، سامي ((توظيف الاساليب الاحصائية والرياضية في التحليل المالي من أجل التنبؤ بالفشل المالي دراسة حالة مجمع صيدال للفترة 2015 -2019))، رسالة ماجستير ، 2021.
8. زبدة ،خالد " التنبؤ بالفشل المالي باستخدام المؤشرات المالية "دراسة تطبيقية على شركات قطاع الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين" ، مجلة الجامعة العربية الامريكية للبحوث، مجلد 7 ،العدد 1 ،2021 .
9. عزت هاني عزت أبو شهاب ،((مدى فاعلية نموذج كيدا بالتنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان)) ، رسالة ماجستير، الاردن ، 2018 .
10. قريشي ،خير الدين و قريشي ،محمد جموع ،((تقييم ملاءمة معلومة التدفق النقدي في مجال التنبؤ بالفشل المالي دراسة عينة من الشركات الجزائرية في الفترة: 2003-2010)) ، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية ، عدد 2 ،2016.
11. يعقوب ، فيحاء عبد الله ((استطلاع اراء المهنيين والاكاديميين حول بناء استراتيجية وظيفة التدقيق الداخلي وامكانية مواكبة التطورات)) ، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية ، المجلد 13 ، العدد 42 ، 2018.
12. Abu Orabi, Marwan Mohammad ,((Empirical Tests on Financial Failure Prediction Models)), Interdisciplinary Journal Of Contemporary Research In Business, Vol 5, No 9,2014.
13. **Ali,Sallma Ibraheem ,hakeem Flayyih,((**The role of external auditors in assessing the continuity of companies in light of the financial crisis: an applied study in Iraqi banks listed on the Iraqi Stock Exchange for the period ... 2016-2019)), ,journal of studies of applied economic,2021.
14. Altman, E. & Hotchkiss, E. (2006). ((Corporate Financial Distress And Bankruptcy)). 1st Ed., Hoboken, N.J.: Wiley.
15. AL-Ubaidy, Sabeha Barazan,((Role of accounting information in predicting the financial failure of companies)), journal of engineering and Applied science ,vol.13,2018.
16. Arens ,A.A, Elder,R.J.and Beasly,M.S.,((Auditing and Assurance services; Integrated Approach)) ,9th,ed,new jersey, prentice hall,2003.
17. Arens, Alivn A., Randal J.Elder & Mark S.Beasley ((Auditing and Assurance services and Intergrade Approach)), 15thedition , Pearson education , new yourk ,2014.

18. Boynton, W. C. Jhonson R.N. and Kell , W.G.,((Modren Auditing)), jhon wiley e and sons Inc .USA ,2006

19. Cooper, B.J., Leung, P. and Wong, G., ((The Asia Pacific literature review on internal auditing)), Managerial Auditing Journal , Vol. 21 No. 8, 2006.

20. Mashkour, souad Chayed ,((ANALYSIS OF FINANCIAL STATEMENTS)) , First Edition, Printed by: Al-Alalamia for printing and Designs Sammawa, Iraq,2018.